

ذمة او بدلا فتحوها واقرها بيد الكفار صلحا او
 بعد ملكها بجزية وفيها مسلم حكمه بالسلام للقيط
 وان وجد بدا كفارا فكافرت لهم يسكنها مسلم فان
 سكنها مسلم كاسير وانما في مسلم في الاصح ومن حكم
 بالسلامه بالدار فاقام ذمي بيته بنسبه لحقه و
 تبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالملاهب انه
 لا يتبعه في الكفر ويحكم بالسلام الصبي بجهتين
 اخر تب لا يعرضات في اللقيط احدهما الولادة
 فان كانت احد ابويه مسما وقت العلوف فهو
 مسلم فان بلغ ووصو كقر فمرتد ولو علق بين
 كافرين ثم اسلم احدهما حكم بالسلامه فان بلغ
 ووصو كقر فمرتد وفي قول هو كافر اصلي الثانية
 اذا نسي مسلم طفلا نزع الساب في الاسلام ان لم
 يكن معه احد ابويه ولو سبلا ذمي لم يحكم بالسلامه
 في الاصح ولا يصح اسلام صبي ميمر استغلا لا حلي

الصحيح

فصل

الصحيح فصل اذا لم يقر اللقيط بقر فمهر
 الا ان يقيم احد بيته بقره وان اقره لشخصي
 فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والمذهب
 انه لا يشترط ان لا يسبق تصرفه في نفوذ حرية
 كبيع وبكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق وحكامه
 المستقبله لالمامية المصرة بغيره في الاظهر ولو
 لزمه دين فاقربق وفيه مال قضى منه ولو
 ادعى رقه من ليس في يده بلا بيته لم يقبل وكذا ان
 ادعاه الملتقط في الاظهر ولو راينا صغيرا ميمرا او
 غير في يده من يسترقه ولم يعرف استنادها الي
 النقط حكم له بالرق فان بلغ وقال ان احرم يبيع
 قوره في الاصح الا ببينة ومن اقام بيته بقر فعمل
 بهما ويشترط ان تتعرض البيته لسبب الملك وفي قول
 يكفي مطلق الملك ولو استأنق اللقيط حر مسلم بحقه
 وصار اولى بتر بيته فان استأنقه عبد لقيه وفي